2013
ANNUAL MEETINGS
World Bank Group
International Monetary Fund
Washington, D.C.

October 11, 2013 (A)

Address by **CHRISTINE LAGARDE,**
Chairman of the Executive Board and
Managing Director of the International Monetary Fund,
to the Board of Governors of the Fund,
at the Joint Annual Discussion

النسخة المعدة للإلقاء

مستقبل الاقتصاد العالمي ومستقبل الصندوق

كلمة السيدة كريستين لاغارد

مدير عام صندوق النقد الدولي

واشنطن العاصمة، في ١١ أكتوبر ٢٠١٣

الرئيس **فريدن**، الرئيس **كيم**، السادة **المحافظون**، **أصحاب السعادة:** يسعدني أن أرحب بكم نيابة عن الصندوق في اجتماعاتنا السنوية.

قُبيل بدء الاجتماعات، تحدثت عن *التحول الكبير* الجاري في الاقتصاد العالمي: أنماط النمو المتغيرة؛ وديناميكية السياسة النقدية المتغيرة؛ والتغيرات التي يشهدها القطاع المالي وكذلك الاقتصاد الحقيقي. هذه التحولات ستظل باقية لبعض الوقت.

وبينما نجابه هذه التحديات، علينا مسؤولية في أن نرفع عيوننا إلى أعلى – وننظر إلى بعض التغيرات الكبرى التي ستحدث تحولا في الاقتصاد العالمي على مدار الجيل القادم. وأود اغتنام الفرصة اليوم لكي أسأل عما يمكن أن يعنيه هذا بالنسبة لكم، أنتم البلدان الأعضاء في *مؤسستنا* ؛ وما يمكن أن يعنيه للصندوق، مؤسستكم *أنتم*.

لقد ثبت أن "دستورنا" – اتفاقية التأسيس التي وضعها مؤسسو الصندوق منذ قرابة السبعين عاما – يمثل عملا هندسيا فذا: قوي بما يكفي لاجتياز أمام اختبار الزمن، لكنه مرن بما يكفي لمواجهة التحديات الكثيرة التي مر بها أعضاؤنا.

وأذكر هنا مثل يوناني عن *عظمة المجتمع تتحقق حين يزرع الشيوخ أشجارا يعلمون أنهم لن يستظلوا بظلها أبدا*.

وقد زرع مؤسسو الصندوق أشجارا نستظل بظلها اليوم. ومعا يجب أن نزرع أشجارا تستظل بظلها الأجيال القادمة.

وعلى مدار الجيل القادم، *سيكون التغير كبيرا في معدلاته ونطاق شموله*. ومع هذا التغير ستتغير احتياجات بلداننا الأعضاء. ومعها يجب أن يتغير الصندوق.

فيجب على الصندوق أن يتوخى *المرونة* في منهجه *والتركيز* في أهدافه الأساسية لكي يقدم أفضل *خدمة* ممكنة لكم، أنتم بلداننا الأعضاء. *المرونة، التركيز، الخدمة* – تلك هي المبادئ التي نسترشد بها.

وبهذه الروح، أود أن أطرح عليكم أفكاري حول ما يلي:

أولا– الطريق الذي سلكناه

ثانيا– الطريق الذي نمضي فيه

ثالثا– الطريق القادم – أي بعض الاتجاهات طويلة الأجل التي ستشكل مستقبلنا.

أولا– الطريق الذي سلكناه

إذن، من أين أتينا؟ لقد تشكل الصندوق بفعل التغيير. ففي خضم دمار الحرب العالمية الثانية، التقت البلدان لتجد حلا للأوضاع القائمة – ورؤية للمستقبل القادم.

وكانت *اللحظة الأولى للعمل متعدد الأطراف*.

وطوال السنوات منذ ذلك الحين، استمر التكليف المنوط بالصندوق دون تغيير: تشجيع الاستقرار المالي العالمي والمساعدة في بناء اقتصاد عالمي يتحقق فيه الرخاء لكل بلداننا الأعضاء –وكل الشعوب.

ومرة تلو المرة، تطلب هذا من الصندوق أن يستجيب للتغيير.

وقد بدأنا بمساعدة أوروبا على إعادة البناء بعد الحرب العالمية الثانية. ومع رياح التغيير في إفريقيا، والاستقلال في كثير من البلدان النامية، جاءت موجة جديدة من البلدان الأعضاء –ومعها موجة جديدة من الاحتياجات. ففي أمريكا اللاتينية، استجاب الصندوق لأزمة مديونية كبيرة. وأعقبتها أزمة مالية كبيرة أخرى في آسيا. وبعد رفع الستار الحديدي، استجاب الصندوق لمجموعة جديدة من البلدان الأعضاء بدأت تتحول إلى اقتصاد السوق.

ووسط كل هذا، في فترة السبعينات، انهار نظام الصرف نفسه الذي أنشئ في بريتون وودز –*وطوع* الصندوق أوضاعه لدعم النظام النقدي الجديد.

وربما لا نكون قد أصبنا الهدف في كل الأحوال، لكننا تعلمنا من كل التجارب – لا سيما بالإصغاء لكم، بلداننا الأعضاء. وبينما واصلنا التكيف، ظللنا دائما *صادقين في مهمتنا –وصادقين مع بلداننا الأعضاء*.

وقد ثبت أن هذا المزيج قيِّم للغاية أثناء الأزمة الأخيرة. ونحن نفيد منه في طريقنا الذي نمضي فيه حاليا.

ثانيا– الطريق الذي نمضي فيه

لقد ولَّد "الركود الكبير" بالفعل تحديات *غير مسبوقة* –وكان تحرك الصندوق *غير مسبوق* أيضا. وكان حجم دعمنا المالي وحده يمثل جزءا من هذا التحرك، حيث قدمنا أكثر من ٣٠٠ مليار دولار للمساعدة في تخفيف عبء التصحيح على البلدان التي تحتاج إليه. لكن هذا لا يمثل القصة كلها بأي حال.

وأفكر في دعوة الصندوق المبكرة لإجراء تنشيط مالي على مستوى العالم – وكنت آنذاك أجلس حيث تجلسون الآن؛ ودعوتنا لإقامة "جدار واق" عالمي أكثر قوة، وهو ما يتضمن زيادة موارد الصندوق على سبيل المثال لا الحصر؛ ودعوتنا المستمرة لتحديد الوتيرة والمزيج الملائمين للتصحيح المالي. والآن، مع التغير الجاري في ديناميكية النمو العالمي، من الضروري أن نواصل تقديم مشورة مخصصة تلائم احتياجات كل من بلداننا الأعضاء، وأن ننتبه دائما للأثر الذي ينعكس على النمو *وكذلك* على الناس.

واليوم، يفكر كثير منا في كيفية التعامل مع عملية الخروج النهائي من مرحلة تطبيق السياسات النقدية غير التقليدية في الاقتصادات المتقدمة. وهنا أيضا، نطرح رؤية مخصصة ومحايدة للتحديات التي يمكن أن يفرضها هذا الخروج – على *كل* بلداننا الأعضاء.

وتُخَلِّف هذه الأزمة تركة من النمو الطفيف والوظائف القليلة للغاية. وقد بدأ التركيز يزداد في عملنا على الإصلاحات التي تدعم التنافسية وتخلق *النمو والوظائف*. ويتناغم هذا بالطبع مع أول مادة في اتفاقية التأسيس –والتي تُضَمِّن التكليف المنوط بالصندوق اهتماما بتوظيف العمالة.

ومن السمات البارزة الأخرى في هذه الأزمة أنها *عالمية* النطاق –وأن تحرك الصندوق لمواجهتها كان *عالميا*.

نعم، حظيت أوروبا باهتمام كبير –وهو أمر لا يثير الدهشة لأن منطقة اليورو نقطة محورية في الأزمة. لكننا على مدار السنوات الأخيرة تعهدنا بمائة وخمسين التزاما جديدا للبلدان الأعضاء على مستوى العالم.

وتم تقديم هذا الدعم *بطرق جديدة:* قروض بسعر فائدة صفري لمساعدة بلداننا منخفضة الدخل – وخاصة في إفريقيا جنوب الصحراء؛ وتأمين لمنع وقوع الأزمات، بما في ذلك خطوط ائتمان مرنة لكولومبيا والمكسيك وبولندا؛ وبناء للقدرات ودعم مالي لأعضائنا في الشرق الأوسط التي تواجه تحديات اقتصادية وسياسية تاريخية.

وقادتنا الأزمة أيضا إلى إعادة التفكير في تحليلاتنا الاقتصادية الكلية وفي تطويع المشورة بشأن السياسات – بما يعكس، في المقام الأول، أننا نعمل في عالم يزداد ترابطا يوما بعد يوم.

ويعني هذا تركيزا أكبر على *التداعيات* – كيف تؤثر السياسات في أحد البلدان على البلدان الأخرى – والقيام بجهد أكبر لتقييم حلقات الآثار المرتدة والاختلالات. وقد مضينا قدما في هذا المسار على مدار العام الماضي، وهو ما شمل إصدار تقريرنا المعني بالتداعيات؛ والتقرير التجريبي عن القطاع الخارجي؛ واستراتيجية جديدة لعملنا في القطاع المالي – الذي أشعل الأزمة في البداية.

وهناك ابتكار آخر هو ما نسميه التحليل "العنقودي" – حيث ننظر في مجموعات الاقتصادات التي تجمعها روابط متبادلة قوية أو شواغل مشتركة. وقد أكملنا هذا التحليل لمجموعة من البلدان في الجنوب الإفريقي والعديد من بلدان الشمال.

وتغلغلت هذه الأفكار والمناهج الجديدة في عملنا الرئيسي – الرقابة والإقراض والمساعدة الفنية – الذي تولى تنفيذه *الخبراء العاملون في الصندوق أصحاب المهارات عالمية المستوى.*

وأنتم تروهم عندما يزورون بلدانكم – لإجراء المناقشات الفنية، ولإجراء المناقشات في إطار مشاورات المادة الرابعة، ولإجراء المناقشات البرامجية.

وأنا أراهم يعملون كل يوم – أيام طويلة أحيانا وليال طويلة أحيان أخرى، وكثير من الأيام في عطلة نهاية الأسبوع. وأشعر بالإعجاب العميق بهذا التفاني الذي لا يكل. وأنا فخورة للغاية بهم – وآمل أن يكونوا فخورين بي أيضا. وأعلم أنكم تشاطرونني التقدير للرائعين الذين يعملون في الصندوق.

وأود أيضا أن أعرب عن امتناني العميق *لمجلسنا التنفيذي.* فقد ساعدت إرشاداته ورؤاه المتعمقة في التأكد من أن استجابة الصندوق أثناء هذه الأزمة كانت فعالة وفي وقتها المناسب.

إن ما درجنا عليه من قدرة على التكيف مع استمرار التركيز على الأولويات، أتاح لنا أن نخدمكم، بلداننا الأعضاء، بشكل أفضل.

وأكرر هنا أيضا، المرونة والتركيز والخدمة. هذه الأمور يجب أن تظل بمثابة معالم إرشادية على الطريق القادم.

ثالثا – الطريق القادم

لماذا نقحم أنفسنا في تفهم المستقبل؟ لأن المستقبل هو العهد الذي لن يتحقق إلا بمرور الوقت.

نحن في الصندوق – الإدارة العليا والخبراء والمديرون التنفيذيون الممثلون لكم – نعكف منذ فترة على دراسة الاتجاهات العامة على المدى الطويل التي قد تشكل الجيل القادم.

وسوف أذكر **ثلاثة** منها: *عالم أكثر اعتمادا على التعددية القطبية*؛ *وعالم يتميز بدرجة أكبر من التكامل المالي*؛ وآخر أفضل وصفه بأنه *"آفاق الخطر الجديدة"*.

الأول هو عالم أكثر اعتمادا على التعددية القطبية

في العقد القادم مباشرة، سيزداد نصيب الاقتصادات الصاعدة والنامية في إجمالي الناتج المحلي العالمي من النصف تقريبا إلى الثلثين تقريبا. وستتقارب مستويات نصيب الفرد من الدخل بين البلدان المختلفة، مع سرعة اتساع الطبقة المتوسطة سريعا في هذه البلاد.

ويمهد ذلك السبيل لعالم، يأتي بعد ٢٠ أو ٣٠ عاما، تكون القوة الاقتصادية فيه أقل تركزا إلى حد بعيد في الاقتصادات المتقدمة. *وأكثر انتشارا إلى* حد *كبير* في شتى المناطق.

فماذا يعني ذلك بالنسبة للصندوق؟

يعني أننا يجب أن نكون أكثر *تمثيلا* وأن نكون انعكاسا لهذه التحولات –ونحن نمضي بالفعل في هذا الاتجاه.

وجميعنا يعرف ما هي الأمور المهمة بالنسبة لإجراء إصلاحات عام ٢٠١٠ لنظام الحوكمة. وبمجرد تنفيذها –وآمل أن يحدث ذلك، حتى وإن لم يكن بالسرعة التي نرجوها جميعا – سيكون للصندوق أساس يرتكز عليه لمواصلة البناء.

وبالطبع فإن التمثيل لا يتعلق بالنسب والمقاعد فحسب، بل يتعلق أيضا بكيفية *تعاوننا* مع بلداننا الأعضاء. وحتى يكون الصندوق المستشار المؤتمن لأعضائه، يتعين توافر معايير مهمة فيما يقدمه من تحليلات ومشورة: يجب أن تكون على أعلى درجة من الجودة؛ وأن تكون موضوعية؛ وأن تكون قائمة على أساس المساواة؛ وأن تكون مفيدة لكم.

ونحن ملتزمون باستيفاء هذه المعايير.

وسوف تزداد أهميتها مع مواجهة بلداننا الأعضاء لعالم يتميز بدرجة أكبر من التكامل المالي . وهو الاتجاه العام الثاني على المدى الطويل الذي أتناوله في حديثي.

عندما تأسس الصندوق، لم يكن للتدفقات المالية الخاصة تأثير يُذكر. ولكن في وقت اندلاع الأزمة، كانت درجة التكامل المالي قد زادت بعشرة أضعاف أو أكثر.

والاقتصاد العالمي اليوم ليس مترابطا فحسب، بل إنه *شديد الترابط*. وسيؤدي ذلك إلى دفع التكامل المالي إلى مستويات غير معلومةٍ حتى الآن، وإلى أرجاء حول العالم لم يبلغها بعد.

ومع نمو البلدان الصاعدة والنامية وزيادة تقاربها، تصبح الروابط المالية المتبادلة بينها أكثر عمقا وتشابكا.

والتكامل الأعمق يمكن أن يحفز النمو، لكنه لن يخلو من المخاطر. فقد تعلمنا من التجارب أنه كلما زاد التكامل المالي زادت احتمالات الأزمات المالية وزاد حجمها.

فماذا يعني ذلك بالنسبة للصندوق؟ وبالنسبة لكم؟

يعني ذلك زيادة فعالية أدواتنا *لمنع الأزمات*: أي تعزيز عمل الصندوق فيما يتعلق بمخاطر القطاع المالي ومعالجة جوانب الخلل فيه وإصلاحه؛ وإعداد تحليلات أشمل وأحدث حول الروابط والتداعيات بين البلدان؛ وإصدار إنذارات مبكرة أكثر وضوحا.

ويعني أيضا تعزيز دعمنا في مجال *حل الأزمات*: أي تعديل مجموعة أدواتنا للإقراض حسب الضرورة؛ وزيادة تعاوننا، بعدة سبل منها الاتفاقات المالية الإقليمية؛ وضمان المساواة في تقاسم أعباء التصحيح.

ويثير أيضا تساؤلا حول ضمان توافر موارد كافية للصندوق لمساعدة الأعضاء في التعامل مع الأزمات المستقبلية.

وأود أيضا أن أغتنم هذه المناسبة لأتوجه بالشكر إلى جميع البلدان الأعضاء الذين وافقوا على تحويل أرباح مبيعات الذهب للمساعدة في تلبية الاحتياجات التمويلية للبلدان منخفضة الدخل في الأعوام القادمة.

وسوف تكون قدرتنا على *منع* الأزمات *وحلها* مطلبا حيويا.

وينطبق هذا الأمر بصفة خاصة في ظل "آفاق الخطر الجديدة" التي ستواجه بلداننا الأعضاء – وهو الاتجاه العام الثالث على المدى الطويل الذي أتناوله في حديثي.

وهذه تحديات يدركها جميعكم تماما. ونحن في الصندوق نشحذ تركيزنا على آثارها الاقتصادية. واسمحوا لي أن أذكر بعضها.

التحولات الديمغرافية سوف تؤثر على النمو والاستقرار.

بحلول عام ٢٠٣٠ سيزيد عدد سكان العالم ١,١ مليار نسمة عن العدد الحالي. وسيكون ٩٧% منهم في البلدان الصاعدة والنامية. وسوف يكون هناك مليار شخص تبلغ أعمارهم ٦٥ عاما أو أكثر. وسوف تؤثر هذه *العوامل الديمغرافية* . وما ينشأ عنها من تكلفة بين الأجيال . تأثيرا هائلا على التعليم والرعاية الصحية والمدخرات ومعاشات التقاعد والنفقات العامة.

توزيع الدخول سيؤثر أيضا على النمو والاستقرار.

بلغت عدم المساواة اليوم مستويات لم تشاهد منذ قيام الصندوق. ففي بلدان كثيرة، تسبب هذا التفاوت في تنامي الشعور بالإحباط والتفكك الاجتماعي والسياسي. والتعافي في الوقت الراهن لا يؤدي إلى تحول في هذا الاتجاه العام. فلا يزال مفتقرا للاتزان إلى حد كبير – فلا يزال الكثيرون بدون عمل، ولا يزال الكثيرون مستبعدين.

والاستمرارية البيئية ستؤثر أيضا على النمو والاستقرار.

يواصل متوسط درجات الحرارة ارتفاعه، وتزداد معه مخاطر الكوارث الطبيعية المتكررة، وتقلبات الناتج الزراعي، ونقص الأمن الغذائي والمائي. وسيؤدي ذلك في بلدان كثيرة، لا سيما أفقرها، إلى تفاقم أوضاعها الهشة بالفعل.

فماذا يعني ذلك بالنسبة للصندوق؟ ولكم؟

وتهدد هذه القضايا سلامة الاقتصاد الكلي في بلداننا الأعضاء. ومن ثم، لا بد أن تصبح جزءا من عملنا. وهناك عدد من الطرق التي يمكننا تقديم المساعدة من خلالها.

وأنا لا أدعو إلى دخولنا في مجالات الآخرين، لكن بوسعنا بل ويجب علينا *زيادة فعالية التعاون* مع البنك الدولي وغيره والاستفادة من خبراتهم عند اللزوم . وتقديم خبراتنا. وأعني بهذا، على سبيل المثال، مشورتنا في مجال المالية العامة بشأن تسعير الكربون.

ومن جانب آخر، يمكننا المساعدة في تركيز *الاهتمام العالمي* على قضايا محددة. ولننظر مثلا إلى بحوثنا الأخيرة حول دعم الطاقة. لقد أوضحت كيف يمكن استخدام وفورات عالمية تبلغ ٢ تريليون دولار تقريبا للمساعدة في توفير مزيد من الحماية للبيئة والفقراء. وينطبق الأمر نفسه بالنسبة لبحوث الصندوق التي توضح العلاقة بين عدالة توزيع الدخل والنمو المستمر.

ومنذ بضعة أسابيع فقط أوضحت دراسة جديدة أصدرها الصندوق أن مشاركة المرأة بصورة أكبر في سوق العمل يمكن أن تؤدي إلى زيادة دخل الفرد بنحو ٣٠% تقريبا في بعض الحالات، ولكن في معظمها بهامش زيادة قدره ٣%. وقد يكون هذا بمثابة قرار اقتصادي حاسم. وبما أن اليوم هو *اليوم الدولي للفتاة*، فهذا أفضل وقت ممكن لإيصال هذه الرسالة.

وفي جميع هذه المجالات، تتمثل الميزة النسبية للصندوق، مرة أخرى، في تحقيق الاستفادة من آرائنا *ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة للاقتصاد الكلي*. *والاستمرار* في هذا التركيز *وتطويع* منهجنا هو ما جعل من الصندوق مؤسسة فعالة في السابق. *والمحافظة* على هذا التركيز *وتطويع* منهجنا هو الذي سيمكننا من مساندة بلداننا الأعضاء بفعالية في المستقبل.

ختام: صياغة مستقبل جديد معا

السيد الرئيس، السادة المحافظون، أصحاب السعادة:

منذ ٧٠ عاما تقريبا، بدأ الصندوق بحوالي ٤٠ عضوا. واليوم، أصبحتم ١٨٨ عضوا. ومعاً *نحن* هذا الصندوق. *أنتم* هذا الصندوق.

وبينما أقف هنا بينكم، أرى صندوق النقد الدولي الذي تأسس بروح *التعاون الدولي*.

لكن الأهم من ذلك، أن المبادئ التي تناولتها اليوم في حديثي –*المرونة والتركيز والخدمة* – ساعدتنا على اجتياز اختبار الزمن.

لقد وصف الفيلسوف "إدموند بيرك" المجتمع بأنه "علاقة شراكة في كل الخير وكل المزايا ... شراكة لا تقوم بين الأحياء فقط، وإنما بين الذين لم يولدوا بعد."

هكذا أرى صندوق النقد الدولي – علاقة شراكة بين بلدانه الأعضاء. شراكة الحاضر – وشراكة للمستقبل.

شكرا.